

عروض الكتب والندوات

التوقعات الاقتصادية الإقليمية لآسيا

ومنطقة المحيط الهادئ

ترجمة: سالي حسن

الهيئة العامة للاستعلامات

الناشر: صندوق النقد الدولي

اسم التقرير: التوقعات الاقتصادية الإقليمية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

عدد الصفحات: ٣٥ صفحة

تاريخ النشر: مايو 2023

مقدمة:

يواجه الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٣ تحديات كبرى، حيث يشهد العالم تباطؤاً في معدلات النمو العالمي بشكل عام، وذلك في ظل استمرار السياسات النقدية المتشددة والحرب الروسية الأوكرانية، كما يُشكل الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، والمشاكل الأخيرة التي واجهها القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وأوروبا ضغطاً كبيراً على الاقتصاد العالمي، الذي قد يؤدي بدوره إلى حالة من عدم اليقين في المشهد الاقتصادي المعقد بالفعل.

وفي ظل هذه الأوضاع المُربكة، تظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة ديناميكية، حيث شهدت المنطقة ارتفاعاً في معدلات الطلب المحلي على الرغم من ضعف الطلب الخارجي، والتراجع في الطلب على صادرات التكنولوجيا منذ نهاية عام ٢٠٢٢، واستمرار السياسات النقدية المُقيّدة، ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ هذا العام نحو ٤,٦٪، مقارنة بنحو ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٢، وهذا يعني أن المنطقة ستساهم بنحو ٧٠٪ من النمو العالمي، وأن النشاط الاقتصادي في آسيا سيكون مدفوعاً بشكل أساسي بانعاش

الاقتصاد في الصين والنمو المرن في الهند، بينما من المتوقع أن يصل النمو في بقية آسيا إلى أدنى مستوياته في عام ٢٠٢٣، كما هو الحال في باقي مناطق العالم. وعلى الرغم من تلك النظرة الإيجابية للمنطقة، إلا أن ذلك لا يعني أن المنطقة في معزل عن الاضطرابات الاقتصادية العالمية، حيث جاء الطلب العالمي أقل من توقعات الأعوام السابقة، واستمرت معدلات التضخم في الارتفاع، رغم التراجع النسبي في بعض الأحيان، لكنه ظل أعلى من التوقعات السابقة في معظم البلدان. وعلى الرغم من أن تداعيات الاضطرابات في القطاعين المصرفيين الأوروبي والأمريكي على المنطقة محدودة حتى الآن، إلا أنه من المتوقع أن تؤثر السياسات النقدية في أوروبا وأمريكا، والاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية على معدلات النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

يُعد استمرار السياسات النقدية المتشددة ضرورة هذا العام لخفض معدلات التضخم والوصول إلى المعدلات المستهدفة، كما يستدعي الدين العام المرتفع وتكاليف الفائدة المرتفعة إجراءات مالية مستمرة - وفي بعض الحالات سريعة - للمساهمة في الحد من التضخم، مع الأخذ في الاعتبار حماية الفئات الأكثر احتياجًا من خلال التدابير المختلفة، ومنها ما يعالج مواطن الضعف المرتبطة بأعباء الديون المرتفعة للشركات والمواطنين، ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان، كما تحتاج أيضًا إلى إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين مكونات النمو، ولا سيما في مجالي الابتكار التكنولوجي وتسريع الانتقال إلى الطاقة الخضراء، وتحقيق الأمن الغذائي.

نمو مرن على الرغم من الصدمات المتكررة

أدت الصدمات والأزمات المتكررة التي تعرض لها العالم إلى تراجع وتيرة تعاف الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٢، كما تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في حدوث ارتفاعات شديدة في أسعار السلع الأساسية واضطرابات في سلاسل التجارة العالمية، ما دفع البنوك المركزية العالمية إلى التحرك السريع لرفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم المتزايد، فضلًا عن اتخاذ إجراءات وقرارات مالية أخرى أدت إلى تقييد النظام المالي العالمي، ولا سيما مع ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي.

شهدت الصين تباطؤاً في النمو بشكل ملحوظ نتيجة لغياب تدابير فيروس كورونا، فضلاً عن الاضطرابات التي تعرض لها قطاع العقارات الذي انخفض إلى معدلات لم تشهدها المنطقة منذ أكثر من أربعة عقود، كذلك أثرت الضغوط العالمية والإقليمية على الاقتصادات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشكل كبير خلال العام الماضي.

ومع ذلك، ظل النمو في المنطقة مرناً في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، وتوقع خبراء صندوق النقد الدولي أن يصل النمو في آسيا والمحيط الهادئ إلى ٣,٨٪ للعام ككل، وهو أقل من عام ٢٠٢١ الذي شهد انتعاشاً قوياً بلغ ٦,٥٪، وجاء هذا الانتعاش في الربع الثالث من العام الماضي بعد تخفيف تدابير احتواء فيروس كورونا، وزيادة الطلب في جميع أنحاء المنطقة، بينما ظل الطلب الخارجي من الولايات المتحدة وأوروبا منخفضاً بسبب اضطرابات سلاسل التوريد، حيث استمر زخم النمو في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة في آسيا، وجاء هذا النمو مدعوماً بازدهار قطاعات الخدمات بعد إعادة الفتح، كما استمر الاقتصاد الصيني في الانتعاش، على الرغم من الإغلاق المتقطع في أكتوبر ونوفمبر وإعادة الفتح مرة أخرى في ديسمبر. ومع ذلك، كان النمو أقل من التوقعات لبعض الاقتصادات المتقدمة - بما في ذلك اليابان وكوريا وتايوان - ويرجع ذلك بشكل كبير إلى انخفاض الطلب الخارجي من الولايات المتحدة وأوروبا، والتراجع في دورة التكنولوجيا العالمية التي أثرت على مصنعي الإلكترونيات في تلك الاقتصادات.

ولا يزال تأثير تلك الصدمات قوياً ومستمرًا حتى عام ٢٠٢٣، ولكن بشكل أقل حدة، حيث أدى الانخفاض الكبير في أسعار الغذاء والطاقة في نهاية عام ٢٠٢٢ إلى اطمئنان المستهلكين ومستوردي السلع، مما ساهم في خفض الأسعار في المنطقة.

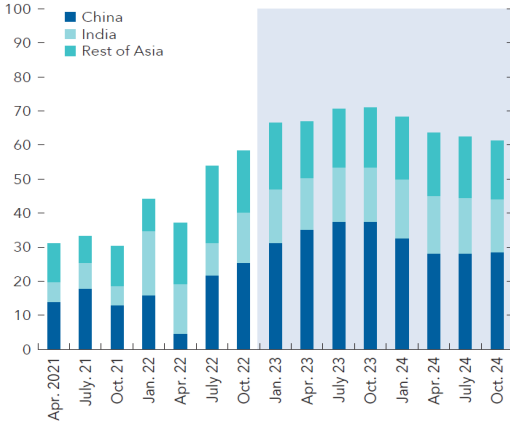
أوضاع مالية متقلبة وتضخم مستمر

على الرغم من أن معدلات التضخم المتزايدة في آسيا والعالم بدأت في التراجع، إلا أن التضخم لا يزال مستمراً في المنطقة، كما هو الحال في بقية أنحاء العالم. ربما تكون آسيا بعيدة نسبياً عن الأزمات المصرفية الأخيرة في الولايات المتحدة

وأوروبا، كذلك يبدو أن الاستجابات القوية من جانب صانعي السياسات في تلك المناطق لوقف المخاطر قد حدت من اضطرابات الأسواق إلى حد ما، ومع ذلك، فقد أثرت الضغوط الأخيرة على المنطقة، التي لا تزال تتعرض للخطر.

الأوضاع المالية

هدأت الأوضاع المالية في آسيا بشكل عام منذ أكتوبر الماضي، مع استمرار البنوك المركزية الآسيوية في دورة التشديد النقدي. أثرت الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي على عمليات التمويل والأسواق المالية في آسيا في منتصف عام ٢٠٢٢؛ حيث لجأت بعض دول المنطقة إلى التدخل لضبط أسعار الصرف لمواجهة تأثير تلك الاضطرابات، ولاسيما في أسواق الصرف الأجنبي، تحسن الاستثمار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بعد منتصف عام ٢٠٢٢، بعد هبوط سعر الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، وعودة تدفقات رأس المال إلى الاقتصادات الآسيوية؛ وأصبحت شروط تمويل الجهات المصدرة للديون السيادية أكثر ملاءمة، ما ساهم في استقرار العملات الآسيوية.



معدلات التضخم

تراجعت معدلات التضخم في آسيا قليلاً منذ منتصف عام ٢٠٢٢، وانخفضت أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن، لكن يظل مؤشر التضخم العام مرتفعاً، كما هو الحال إلى حد كبير في بقية أنحاء العالم، وظلت معدلات التضخم أعلى من توقعات البنوك المركزية في معظم البلدان الآسيوية، على الرغم من أنها لا تزال تبدو جيدة مقارنة ببقية مناطق العالم.

النظرة المستقبلية: نمو ديناميكي وتضخم مستمر

توقع التقرير أن تكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكثر نشاطاً بين المناطق الرئيسية في العالم في عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك في الغالب إلى التوقعات الاقتصادية

المرتفعة للصين والهند، حيث من المتوقع أن يساهم أكبر اقتصادين ناشئين في المنطقة بنحو نصف النمو العالمي هذا العام، بينما تساهم بقية دول آسيا والمحيط الهادئ بخمس إضافي.

حيث أدى إعادة فتح الأسواق، وتخفيف إجراءات كوفيد-١٩ في الصين إلى انتعاش الاستهلاك، ومن ثم ارتفاع معدلات النمو، وأثر ذلك إيجابياً على بقية آسيا، ومن المرجح أن يمتد التأثير إلى باقي بلدان المنطقة على المدى القريب، حيث من المرجح أن تجني الدول التي تعتمد بشكل كبير على السياحة أكبر فائدة، نظراً لأن الارتفاع المتوقع في واردات الصين، ولا سيما الخدمات، سيكون الأقوى.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يظل الطلب المحلي أكبر محركات النمو في جميع أنحاء آسيا في عام ٢٠٢٣، كما هو الحال في بقية مناطق العالم، وأن يستمر الاستهلاك المحلي في الانتعاش.

الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن يؤثر الطلب الخارجي القوي من الصين إيجابياً على الاقتصادات المتقدمة في المنطقة، ولكن ذلك لا يمنع تأثير تلك الاقتصادات بالعوامل المحلية والخارجية الأخرى، في اليابان على سبيل المثال، من المتوقع أن يرتفع النمو بشكل طفيف إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٢٣، وذلك بفضل السياسات النقدية والمالية التوسعية؛ ورغم هذا الارتفاع إلا أن هذه التوقعات تمثل انخفاضاً بنحو ٠,٣٪ مقارنةً بآكتوبر الماضي، مما يعكس ضعف الطلب الخارجي والاستثمار وتأثير انخفاض معدلات النمو التي كانت متوقعة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢.

الأسواق النامية

توقع التقرير أن يشهد اقتصاد الصين نمواً يصل إلى ٥,٢٪ في عام ٢٠٢٣ نتيجة إعادة فتح الأسواق، أما الهند، فسوف تشهد تباطؤاً في معدلات النمو نتيجة تراجع الطلب المحلي رغم ارتفاع معدلات الطلب الخارجي على الخدمات؛ ومن المتوقع أن يتراجع النمو بشكل طفيف من ٦,٨٪ عام ٢٠٢٢ إلى ٥,٩٪ هذا العام.

من المتوقع أيضاً أن تشهد اقتصادات دول جنوب شرق آسيا انخفاضاً في النمو من 5,7% في عام 2022 إلى 4,6% في عام 2023، بسبب الانخفاض الطفيف في الطلب المحلي (ماليزيا وتايلاند)، والتشديد النقدي (الفلبين)، وخفض أسعار السلع الأساسية (إندونيسيا وماليزيا)، وضعف الطلب الخارجي من الولايات المتحدة وأوروبا.

توقعات متوسطة المدى

من المتوقع أن تؤدي التغييرات الهيكلية في الصين، ولا سيما انخفاض عدد السكان وتباطؤ عمليات الإنتاج، إلى انخفاض معدلات النمو على المدى المتوسط إلى أقل من 4%، وهو أقل بكثير من المتوسطات السابقة.

الإجراءات النقدية المقيدة من قبل البنوك المركزية الكبرى

يؤثر تغيير البنوك المركزية الكبرى أسعار الفائدة بشكل مفاجئ سلباً على آسيا، حيث ثبت أن الصدمات الاقتصادية في أمريكا لها آثار سلبية على الاستثمار والنمو في المنطقة، كما يمكن أن تضع ضغطاً كبيراً على تكاليف الاقتراض في آسيا، وقيمة الأسهم، وأسعار صرف العملات.

نقاط الضعف المالي

أثرت الأوضاع المتردية التي تعاني منها الأسواق العالمية في الأشهر الأخيرة، إلى جانب التغييرات في أسعار الفائدة وتغيرها بشكل مفاجئ وغير منظم، على معدلات النمو في المنطقة بشكل كبير، وذلك على الرغم من احتواء بعض التأثيرات غير المباشرة نتيجة الاضطرابات في القطاعين المصرفيين الأمريكي والأوروبي.

تحتفظ البنوك في الاقتصادات المتقدمة في آسيا بحصة كبيرة نسبياً من الأوراق المالية بسعر السوق، مما يجعلها عرضة للخسائر بسبب ارتفاع أسعار الفائدة؛ لكن المخاوف من التداعيات تقل إلى حد ما بسبب احتياطات رأس المال والسيولة النقدية التي تمتلكها تلك البنوك. ومن ناحية أخرى، تظل الشركات والأسر عالية الاستدانة في المنطقة معرضة بشكل كبير لزيادة حادة في تكاليف الاقتراض في حال الهبوط الحاد في الأسواق المالية.

مخاطر متوسطة المدى

أصبحت مخاطر انقسام التجارة العالمية أكثر وضوحًا نتيجة استمرار النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين - بما في ذلك القيود الجديدة على التجارة في مجال التكنولوجيا المتطورة، والتوترات الجيوسياسية المتزايدة المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية، كما لا تزال آسيا معرضة بشكل خاص لانخفاض في معدلات التدفقات التجارية العابرة للحدود، والاستثمار الأجنبي المباشر التي قد تنجم عن انقسام العالم إلى كتلتان متعددة، مع تعرض مُصدري آسيا لتأثيرات ما يحدث في الصين وأوروبا والولايات المتحدة بشدة.

وفي الوقت نفسه، فإن تراجع معدلات الإنتاج والاستثمار في الصين - والذي يمكن أن يزداد حدة بسبب ضغوط الانقسام - قد يكون له آثار سلبية عميقة وغير متوقعة على بقية المنطقة على المدى المتوسط، وسيعتمد مدى التأثير على الاقتصادات الآسيوية الأخرى على درجة اعتمادها على الطلب المحلي والاستثمارات الصينية، وسلاسل القيمة العالمية عبر الصين.

سياسات تقليل المخاطر ودعم النمو

يواجه صانعو السياسات في المنطقة العديد من التحديات، منها على سبيل المثال إعادة التضخم إلى المستويات المرجوة، واستقرار الدين العام والخاص، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتحسين إمكانات النمو على المدى الطويل، ولكن حالة عدم اليقين بشأن مدى تأثير الوباء، واستمرار معدلات التضخم، والتقلب في الأسواق المالية تُعقد تقييم ووضع سياسات مالية سليمة.

تحقيق التوافق بين السياسات المالية والنقدية

يظل توافق السياسات المالية مع أهداف البنوك المركزية أمرًا بالغ الأهمية لتقليل حالة الارتباك الاقتصادي والمالي، إذ يجب على البنوك المركزية فصل أهداف السياسة النقدية عن أهداف الاستقرار المالي ما لم يهدد ذلك سلامة النظام المالي، كما يمكن لوضعي السياسات استخدام الأدوات المتاحة، مثل تسهيلات الإقراض، لمواجهة مخاطر نقص السيولة وتحقيق الاستقرار المالي، مما سيسمح لهم بمواصلة ومواجهة ضغوط التضخم.

تحتاج البنوك المركزية، في بعض الأحيان، إلى وقف السياسات النقدية المتشددة في ظل ارتفاع معدلات التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لكنها يجب أن تواصل عملها على إعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة في أقرب وقت ممكن بمجرد أن تقل الضغوط المالية، كذلك يمكن أن تتدخل للضبط أسعار الصرف الأجنبي لفترة مؤقتة، ولا سيما اقتصادات الأسواق الناشئة في المنطقة والتي يمكنها أن تقوم بمثل هذه التدخلات إذا لزم الأمر، حيث أنها تمتلك احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي منذ أكتوبر الماضي.

السياسات المالية

يواجه صانعو السياسات تحديًا كبيرًا يتمثل في استعادة المعدلات الطبيعية للإنفاق العام، وذلك بعد اتخاذ مجموعة من التدابير الطارئة على مدى السنوات الثلاث الماضية من أجل تلبية متطلبات الإنفاق العام. لقد أدى ارتفاع أعباء الدين العام في جميع أنحاء آسيا، منذ ظهور الوباء والارتفاع الأخير في أسعار الفائدة، إلى تقليص الحيز المالي للحكومات، حيث تعمل السلطات المالية على التخلص من الدعم الاستثنائي التي ظلت تقدمه على مدار السنوات الثلاثة الماضية، ما أدى إلى تحسن كبير في الاقتصادات المتقدمة، وربما أيضًا في بعض الأسواق الناشئة، باستثناء بنجلاديش وفيتنام.

علاوة على ذلك، في حال ارتفاع تكاليف الاقتراض بشكل أسرع مما هو متوقع حاليًا، بسبب القرارات المصرفية المقيدة، سيلزم ذلك إجراء تعديل للسياسات المالية أكثر حدة لتحقيق الاستقرار في الدين. في الوقت نفسه، من المتوقع أن تزداد الضغوط المالية المرتبطة بشيخوخة السكان، وتتسع فجوة عدم المساواة، وتداعيات الوباء، وزيادة احتياجات التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه خلال السنوات القادمة، مما يستدعي الحاجة إلى وضع أطر اقتصادية قوية وذات مصداقية.

لقد أدى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في عام ٢٠٢٢ إلى الضغط على الحكومات لتخفيف العبء على الشركات التجارية والأسر من خلال تقديم التسهيلات والإعانات والسلع المدعمة؛ وقد تكون هذه الإجراءات قد ساهمت في إبقاء معدلات التضخم في آسيا أقل من بقية مناطق العالم، لكنها زادت من أعباء

الإنفاق الحكومي وانهدكت الحكومات، وفي حال استمرت ضغوط تكلفة المعيشة، فينبغي وضع تدابير الدعم المؤقتة والموجهة لحماية الفئات الأكثر احتياجاً مع الحفاظ على حوافز السوق المناسبة وتقليل التكلفة، ولا سيما في البلدان ذات الحيز المالي المحدود.

السياسات الهيكلية

تشير معدلات النمو المنخفضة في الصين إلى أن الاقتصادات الآسيوية قد تحتاج إلى إعادة توجيهها نحو سبل جديدة للنمو على المدى المتوسط، إذ أنه من الممكن أن تساهم بعض الإصلاحات في تشجيع الابتكار على نطاق واسع، وتسريع التحول الأخضر، ومواجهة اتجاهات انقسام سلاسل التجارة، وضمان الأمن الغذائي لتعزيز إمكانات النمو بطريقة مرنة ومستدامة وشاملة.

يمكن أن يؤدي الاستثمار في مجال الابتكار، والرقمنة إلى تحسين معدلات الإنتاج في آسيا التي تُعد مركزاً لتكنولوجيا الرقمنة، وساهمت في ٦٠٪ من براءات الاختراع العالمية في مجال التقنيات الرقمية والكمبيوتر، إلا أن الابتكار في المنطقة يتركز عادة في عدد قليل من الدول والشركات الكبرى، حيث يمكن لصانعي السياسات تحقيق استفادة أكبر في مجال الابتكار من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتخفيف قيود التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على الابتكار والتطور التكنولوجي، وتعزيز البيئة القانونية لحماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية، ورفع مهارات العاملين.

لا يزال التحول الأخضر يمثل أولوية في آسيا، نظراً لأن المنطقة معرضة لمخاطر تغير المناخ، فضلاً عن كونها من بين أكبر المساهمين في الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم. ويتطلب التحول الأخضر ضخ استثمارات إضافية في البنية التحتية للطاقة، ورفع كفاءتها، وتنويع مصادر الطاقة النظيفة، كما أن الانتقال السريع من الفحم إلى مصادر الطاقة النظيفة من شأنه أن يحد من الانبعاثات، ويخفف أزمة تلوث الهواء التي كان لها آثار سلبية كبيرة على الصحة والإنتاج في العديد من البلدان الآسيوية.

تشير نتائج المسح الأخيرة إلى أنه على الرغم من أن غالبية المواطنين في آسيا يعتبرون تغير المناخ مشكلة خطيرة، إلا أن معرفتهم بسياسات التخفيف لا تزال

غير مكتملة؛ وعلى هذا النحو، قد تكون هناك حاجة إلى حملات إعلامية لضمان التنفيذ السلس لأي تدابير جديدة للحد من تداعيات التغير المناخي. حيث يوفر التحول الأخضر فرصًا للنمو القائم على الابتكار، وربما يشير الازدهار المستمر في مبيعات السيارات الكهربائية في آسيا إلى أن بعض الاقتصادات قد بدأت بالفعل في الاهتمام بفرص الابتكار. ولا يزال من الضروري زيادة التعاون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدات النقدية للتكيف مع تغير المناخ في الاقتصادات الناشئة والضعيفة في المنطقة، على سبيل المثال، بنجلاديش وجزر المحيط الهادئ.

ويُمثل الأمن الغذائي أمرًا حتميًا للوصول إلى نمو مستدام في آسيا التي عانت في عام ٢٠٢٢ من اضطرابات سلاسل التوريد والحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، بما في ذلك مواد غذائية أساسية في المنطقة مثل الأرز، فضلًا عن انخفاض معدلات الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة، وحدثت الكوارث الطبيعية التي تتسبب في نقص الغذاء في بعض البلدان الضعيفة في المنطقة، كما هو الحال بعد الفيضانات المدمرة في بنجلاديش، ما يستدعي إجراء بعض الإصلاحات اللازمة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي مثل تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، واستمرار سلاسل التوريد للسماح بتدفق الغذاء إلى البلدان المحتاجة، والاستثمار في النشاط الزراعي الذي يراعي مخاطر المناخ.